

منها تحويل أصول من الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال القادمة

الحكومة تدرس حلاً لتمويل عجز الميزانية



قالت مصادر حكومية إن تحويل بعض الأصول من صندوق الاحتياطي العام للدولة إلى احتياطي الأجيال القادمة هو أحد الحلول المطروحة التي قد تلجأ إليها حكومة بلاده لتمويل عجز الميزانية العامة.

وتعاني الكويت في السنة المالية الحالية من أزمة حادة في تمويل عجزها المالي الذي قد يتفاقم بسبب الهبوط الكبير لأسعار النفط والتكاليف المالية الإضافية التي تكبدتها الحكومة بسبب أزمة كورونا، بحسب وكالة رويترز. وقالت المصادر دون ذكر أسماء: «هذا الشيء لم يتم بعد، لكنه أحد الحلول المطروحة.. الأمر تم عرضه بالجان (الحكومية) وتمت مناقشته وهو واحد من الحلول». وأضافت إن هذا الحل هو أقرب للتحقق «ويمكن أن يتم سريعاً» لأنه يحتاج فقط إلى خطوات إجرائية حتى يتم تنفيذه عن طريق

الهيئة العامة للاستثمار، ولا يحتاج موافقة البرلمان، مبيته أن الجهات الحكومية تنظر حالياً في هذه الإجراءات.

ونتيجة للسحب المستمر من صندوق الاحتياطي العام الذي يمثل الملاذ الأقرب للحكومة، فقد تم استنزاف جزء كبير من سيولته لكن لدى الصندوق أصولاً غير سائلة تتخوف الأوساط الحكومية من بيعها في الوقت الحالي بسبب ضعف الأسواق.

وقالت صفاء الهاشم رئيسة اللجنة الاقتصادية والمالية البرلمانية يوم الأحد إن صندوق الاحتياطي العام تم استنفاده ولم يتبق منه سوى 1.1 مليار دينار (3.58 مليار دولار).

أما صندوق الأجيال القادمة فيمثل الصندوق السيادي للدولة ويتم من خلاله استثمار مئات المليارات الدولارات لصالح الأجيال القادمة في مرحلة ما بعد النفط، ولم يتم اللجوء له إلا مرة واحدة بسبب الغزو العراقي للكويت أوائل التسعينات.

وتستقطع الكويت حالياً بحكم القانون ما لا يقل عن 10% سنوياً من إيراداتها لصالح احتياطي الأجيال القادمة، الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار. كما وافقت الحكومة الأحد على نقل ملكية أصول من صندوق الاحتياطي العام إلى صندوق الأجيال بقيمة مليار دينار.

لكن المصادر أشارت إلى أن قيمة الأصول التي يمكن أن يتم تحويلها ستعتمد على نوعيتها، مبيته ضرورة التأكد من أن هذه الأصول «مسرعة وفيها عوائد».

وأضافوا إن «بعض الأصول قد لا يفيد تحويلها إلى احتياطي الأجيال (القادمة).. بعض الأصول تكون غير مسرعة أو قد يكون الخروج منها مستحيلاً أو لها طبيعة سياسية مثلاً».

«نפט الكويت» تخفض الموازنة الرأسمالية 25 بالمئة والتشغيلية 18 بالمئة



أعلنت شركة نفط الكويت تحقيقها انخفاضاً بنحو 25% في ميزانيتها الرأسمالية ضمن خططها الخمسية واتخاذها خطوات أخرى لترشيد الموازنة التشغيلية للعام المالي 2021/2020 بخفضها قرابة 18% بغية الإسهام في تأمين الاستقرار للمالية العامة للدولة.

وأصدرت الشركة بيان أمس الإثنين، تعقيباً على ما نُشر في إحدى الصحف المحلية «حول قيام الشركة بإلغاء عدة مشاريع رأسمالية بعد صرف أموال طائلة على تصاميمها ما يتم عن قلة خبرة وتخطيط وسوء تخطيط».

وأكدت الشركة حرصها على تنفيذ خططها الاستراتيجية الرامية إلى المحافظة على الطاقة الإنتاجية ورفعها من خلال تنفيذ سلسلة من المشاريع.

وأوضحت أنها كانت قد أعدت سلفاً خططها الخمسية لتنفيذ تلك المشاريع إلا أن أزمة الوباء العالمي الناجمة عن تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19) حبطت بأسعار النفط بشكل قياسي ما أدى إلى تراجع الإيرادات للدولة بشكل كبير.

وبينت أن هذه الظروف المستجدة وغير المتوقعة دعت

نحو تنفيذ مشاريعها سعياً منها للحفاظ على الإنتاج ورفع طاقته ومن هذا المنطلق ستقوم بالمراجعة الدورية لخططها الخمسية بحسب متطلبات السوق العالمية وتحسن الفرص الاقتصادية لتقرير متى بيت تلك المشاريع المؤجلة بما في ذلك التي أعدت تصاميمها سلفاً.

ودعت «نفط الكويت» الجميع في ختام البيان، إلى تحري الدقة عند نشر الأخبار مؤكدة في هذا المقام إيمانها بحرية التعبير.

منها مُتضمناً تلك التي أجريت تصاميمها وذلك بما لا يؤثر على أهدافها الاستراتيجية على المدى المتوسط.

وأفادت بأنه واستجابة لتلك التوجيهات خفضت ميزانيتها الرأسمالية ضمن خططها الخمسية بنحو 25% واتخذت خطوات أخرى لترشيد الموازنة التشغيلية للعام المالي الحالي لخفضها بنحو 18%.

وأكدت الشركة أنها لن تتوانى عن الاستمرار بالقيام بواجباتها

مجلس الوزراء إلى إصدار توجيهاتها لكل الجهات الحكومية ومن بينها مؤسسة البترول الكويتية وشركاتها التابعة إلى مراجعة ميزانيتها الرأسمالية والتشغيلية «لما تفرضه هذه الظروف الاقتصادية القاسية من واقع جديد».

فقر لتلقيها هذه التوجيهات بادرت إلى مراجعة خططها الخمسية بتحديد الأولويات من المشاريع للمضي بالتنفيذ وتأجيل عدد آخر

أسهم البنوك تقود البورصة للارتفاع.. و«الأهلي المتحد» يتصدر التداولات



أنهت المؤشرات الكويتية تعاملات أمس الإثنين مرتفعة لثاني جلسة على التوالي، حيث صعد المؤشر العام 0.41% وارتفع السوق الأول 0.44% وسجل الرئيسي نمواً بنسبة 0.34% وصعد «رئيسي 50» بنحو 0.51% وارتفعت سيولة البورصة 8.7% إلى 41.19 مليون دينار مقابل 37.88 مليون دينار بالأمس، فيما هبطت أحجام

التداول 1.4% إلى 212.33 مليون سهم مقابل 215.41 مليون سهم بجلسة الأحد.

وسجلت مؤشرات 7 قطاعات صعوداً اليوم بصدارة البنوك الذي ارتفع بنسبة 0.63%، بينما تراجعت مؤشرات 4 قطاعات أخرى يتصدرها التكنولوجيا بانخفاض قدره 9.7%.

وجاء سهم «فيوتشر كيد» على رأس القائمة الخضراء بنمو نسبته 17.19%، فيما تصدر سهم «ريم» القائمة الحمراء مُتراجعاً بنسبة كبيرة تُقدر بنحو 37.4%.

وتصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط التداول على كافة المستويات لثاني جلسة على التوالي، بكميات بلغت 52.88 مليون سهم بقيمة 10.31 مليون دينار، ليرتفع السهم في الختام 1.56%.

ارتفعت أسعار الذهب عالمياً خلال تعاملات أمس الإثنين، لتواصل الصعود أعلى مستوى 1800 دولار للاوقية، مع المخاوف المتعلقة بالفيروس وضعف العملة الأمريكية.

واستفاد المعدن النفيس من القلق حيال تزايد حالات الإصابة بوباء «كوفيد-19» في كافة أنحاء العالم، مع اقتراب إجمالي عدد المصابين من 13 مليون شخص.

وأبلغت ولاية فلوريدا الأمريكية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي زيادة قياسية لانتقال العدوى بالوباء تجاوزت 15 ألف حالة جديدة في غضون 24 ساعة يوم الأحد.

وفي الوقت نفسه، يساعد ضعف قيمة الدولار الأمريكي على

أكد نائب الرئيس لقطاع الأعمال في شركة «المدفوعات السعودية»، زياد العيسى، أن التجارة الإلكترونية في المملكة نمت بنسبة 74% خلال شهري مارس وأبريل الماضيين.

وانخفضت في الوقت نفسه تجارة التجزئة (المباشرة) بنسبة 30% في مارس وأبريل، نظراً لاعتماد المستهلكين بشكل كبير على التجارة الإلكترونية بسبب فيروس «كورونا» بحسب شركة المدفوعات السعودية المملوكة بالكامل لمؤسسة النقد العربي السعودي «ساما».

وقال العيسى خلال الندوة الافتراضية «سيمس السعودية» التي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المستجدات والتحديات في مجال المدفوعات الإلكترونية بمنطقة الشرق الأوسط، إنه: «كان من الطبيعي أن يتكتم النمو في تجارة التجزئة خلال الإجراءات الاحترازية التي تم اتخاذها لمواجهة جائحة «كورونا».

واعتبر أن «هذا القطاع عاد ليشهد نمواً ملحوظاً بعد التخفيف من هذه الإجراءات لتصل نسبة النمو فيه إلى 38% خلال شهر يونيو بالمقارنة مع ما قبله شهر مايو، مبيته أنها عودة للنسبة الطبيعية فقط، بمقابلته نمو قوي في التجارة الإلكترونية».

وتأتي الندوة برعاية المدفوعات السعودية ممثلة في «مدى» و«سداد» وحضور مجموعة من الخبراء وصناع القرار في مجال المدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية.

وناقشت الندوة التي عقدت خلال

قفزة بالتجارة الإلكترونية السعودية 70 بالمئة خلال شهرين



هذه الأزمة الصحية إلى تحول العملاء نحو المدفوعات الرقمية بصورة أكبر، وقد ساعدت البنية التحتية لأنظمة المدفوعات في السعودية والقائمة على مبدأ التوافقية المبني وفق معايير موحدة على استيعاب هذه الزيادة المطردة في العمليات. كما ناقشت ندوة سيمس العديد من المواضيع، أبرزها تمكين الابتكار في المدفوعات الإلكترونية، والتشريعات والأنظمة، ودمج البنية التحتية الرقمية، وتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التقنية المالية، إضافة إلى العديد من المواضيع الهامة.

الفترة ما بين 7 و9 يوليو 2020، العديد من المواضيع ذات الصلة بالتجارة الإلكترونية، وأهم الابتكارات الداعمة للبنية التحتية الرقمية لقطاع المدفوعات، إضافة إلى تسليط الضوء على أهم الحلول التي توفرها وسائل التبادل الرقمية، وآليات الانتقال نحو مجتمع غير نقدي.

من جانبه أوضح نائب الرئيس لقطاع التقنية في «المدفوعات السعودية» عبدالعزیز بن أبانسي أن ندوة «سيمس السعودية»، تتزامن مع الواقع الجديد الذي فرضته جائحة كورونا العالمية، حيث أدت

الذهب يواصل الصعود أعلى 1800 دولار مع مخاوف الفيروس

الذهب يواصل الصعود أعلى 1800 دولار مع مخاوف الفيروس



ارتفعت أسعار الذهب عالمياً خلال تعاملات أمس الإثنين، لتواصل الصعود أعلى مستوى 1800 دولار للاوقية، مع المخاوف المتعلقة بالفيروس وضعف العملة الأمريكية.

واستفاد المعدن النفيس من القلق حيال تزايد حالات الإصابة بوباء «كوفيد-19» في كافة أنحاء العالم، مع اقتراب إجمالي عدد المصابين من 13 مليون شخص.

وأبلغت ولاية فلوريدا الأمريكية في عطلة نهاية الأسبوع الماضي زيادة قياسية لانتقال العدوى بالوباء تجاوزت 15 ألف حالة جديدة في غضون 24 ساعة يوم الأحد.

وفي الوقت نفسه، يساعد ضعف قيمة الدولار الأمريكي على

تتمتات

تركيا

مضيفاً: كذلك سياستنا بخصوص ليبيا بناء على الاتفاقات التي وقعتها فيما بيننا. وأشار إلى أن اليونان وقبرص نشرتا خريطة للحدود البحرية في المتوسط، ولكن وفق هذه الخريطة لم تترك لنا أي شيء في البحر المتوسط، ولا يمكن قبولها بأي حال.

«المرئي والمسموع»

وكذلك المرئي والمسموع والاخذ بكل مطالبات التعديلات بما يتفق مع رؤية اللجنة والمقاصد التشريعية لنقل هذه التعديلات.

وفيما يتعلق بقضايا التعليم قال الرويعي: ما نلنا نرى ضبابية فيما تم التوصل إليه حتى اليوم في قضية التعليم في ظل أزمة كورونا بخلاف الممول به في دول أخرى، معرباً عن أسفه من عدم وضوح رؤية وزارة التربية تجاه تلك القضية.

«الجمارك»

البلاد مشيرة إلى أن العمل به سيبدأ من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (كويت اليوم).

وبينت أن هذه التوصية بداية لعدة توصيات عكفت اللجنة على دراستها وحصرها لإيجاد الحلول واعادة النظر بالاجراءات المتبعة بما يخدم المواطن والمقيم بالتعاون مع شركاء العمل والجهات ذات الصلة التي تعمل معها اللجنة لوضع الية خاصة بالشحنات الشخصية.